ما ذكر وذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري
وابن الحاجب الى ان العامل فيه عامل المبدل منه
لان الاول في حكم الطرح وكذا ان العامل باسمه الثاني
وضمير فيها لما عدا البدل بقرينة قوله والبدل مقرر
وقد علمت ضعف ما هو عليه في البدل وقد وافقته
بمعنى ذو وتوصله وهذه المسئلة والتي قبلها
مزيد تارة على الخلاصة

النعت

النعت تابع متمم ما نعت اما لذا او سببيه ثبت

تابع جنس ومتمم ما نعت اي منعوته مخرج للمنسق
لمغايرته متبوعه وللبدل لانه هو المقصود
لا انه تتميم للمقصود وله متعلق ثبت اما او
سببيه عطف على الضمير وهو لما نعت وكذا
المضاف اليه سببي وثبت نعت بعد نعت اي ثبت
معناه اما لتخصيص المتبوع نحو جاءني زيد العاقل

او

وتكون التوابع كلها على نسق واحد عاملها عامل متبوعها ولذا قلت وعامل المتبوع في التوابع يعمل مطلقا بغير ما ذكر فيه لرابع المناوي رحمه الله بواسطة

او تخصيص المتبوع نحو جاءني زيد العاقل او تعميم نحو هذا مرادفها فانه تابع الاسم فيه عينه او تاول ومن التوكيد ولانه نعت القوم وعينه هو هو وكذا كل ونحوها فانها عبارة عن نفس المتبوع وكذا كل البلاغة فان المقصود منها بالذات ليتم
التعريف وافادت مع ذلك بالعرض انقسام النعت الى حقيقي وسببي المنسوب
الى ضمير الموصوف المشتق حقيقة نحو جاءني زيد العاقل او مجازا نحو جاءني زيد الحسن
الوجه بكلمة ثابتة وسببي وهو ما ينسب الى اسم كاهن مظاف لضمير الموصوف نحو
جاءني زيد الفاضل ابوه او ضمير المتصل نحوها ذي غلام او الذي قام به هي في ظرفية
سمي سببيا لان معناه ثابت لما له علقة وارتباط به ومن سببيه كما نعم التقسيم بما
فالواو توضيح المعرفة انه رفع الاشتراك القائم بها وتخصيص النكرة اي تقليل
الاشتراك الحاصل فيها حتى يجيء النعت المادح والذام والمؤكد ونحوها بل بالدلالة
على معنى يحتاج اليه المتبوع في المقام الذي استعمل فيه فيدخل الجميع وما اورد عليه
من ان النعت قد يجيء بخلاف ما يقتضي المقام كقول الفصيح امثل الامير يحمل على الاعم
والاشهب كثير يضعي بلان المقام هو الحال والامر بينهما انما هو بالاعتبار وصور
اخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال صورها على مقتضى الحال والمقام بل
مقتضى ظاهر الحال والمقام اخص من مقتضاهما وللابلغ وان تبع الاشعار تبع
القوم كما في دلالة التبعية اي حكم الشد ونصح نقل في التقسيم يحتاج اليه المتبوع
في ظاهر المقام وما قيل من ان اعتبار مقتضى المقام بعيد واعتبار الغاية سواء به ان
التعبير باعتبارهم توصيلا له لانه لكثير من وخصيصته باعتبار المعهود لمحامل
لمقتضى المقام بلانه لشيء يه كالتبيين وافقه نعي واشتاكي انه جاء وما وضع
النعت والمعمول للمنعوت ونصب نكرة اتبع ما على نوع الغاية وانما وجب توافقهما
فيها لان المعرفة ما وضع لمعين من حيث هو معين والنكرة ما وضع لمعين
لا من حيث تعيينه كما سبق ومعلوم ان المنعوت والنعت واحد مالوالة عليهما بالمعنى
والنكرة تقتضي قصر تعيينه وعدم فقده وهما متراجعان والمراد بالتنكير
ما يشمل الحقيقي والحكمي لتدخل الجملة ويستثنى من هذه القاعدة نحو ياجل لابعل
على اي ابدال ماءان الجملة صفة ها كذا قيل وفيه ان يقال كيف يستثنى ما فيه
التوابع بل الصواب ان الشارح المعرفة هنا الحكي وما منزلة العدم وهذا معنى
قولهم في ذلك يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ولا حاجة لشيء مقدرا